



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

بندا جدول الأعمال ٢ و ٨

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

أنشطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال  
اعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات  
الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)

تقرير الأمين العام \*\*

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٣، ويتضمّن معلومات عن  
الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات  
الوطنية لحقوق الإنسان، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٨، في  
إطار النظر في طلبات اعتماد وإعادة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستعراضها.

\* قدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمّن آخر المعلومات.

\*\* يُعمّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قدّم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13279(A)



\* 1 8 1 3 2 7 9 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	- أولاً
٣	.....	الاعتماد خلال الفترة المستعرضة	- ثانياً
٤	.....	دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦	ألف -
٤	.....	دورة آذار/مارس ٢٠١٧	باء -
٥	.....	دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧	جيم -
٦	.....	دورة أيار/مايو ٢٠١٨	دال -
٦	.....	التعديلات التي أدخلت على عملية الاعتماد	- ثالثاً
٦	.....	التعديلات على النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	ألف -
٧	.....	التعديلات على النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد	باء -
٨	.....	التعديلات على الملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد	جيم -
٨	.....	حقوق مشاركة مؤسسات الفئة ألف في آليات وعمليات الأمم المتحدة	- رابعاً
٩	.....	الاستنتاجات والتوصيات	- خامساً

Annex

Page

Status of national institutions accredited by the Global Alliance of National Human Rights Institutions .....

11

## أولاً - مقدمة

- ١- يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٣ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يرفع إلى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين تقريراً عن أنشطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال اعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)<sup>(١)</sup>.
- ٢- وأرست مبادئ باريس عدداً من المعايير التي يتعين استيفؤها كي تُعتبر هيئة وطنية لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المعايير ولاية واسعة النطاق لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، منصوص عليها بوضوح في نص دستوري أو تشريعي، يؤكد استقلال المؤسسة، ويبين اختصاصاتها وتركيبتها.
- ٣- وينص النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المشار إليه فيما يلي بالنظام الأساسي) على تكليف اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد باستعراض وتحليل امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس بغية اعتمادها على أنها ممتثلة تماماً لهذه المبادئ (المركز ألف) أو ممتثلة جزئياً (المركز باء). وتصدر الإشارة إلى أن تصنيف المركز جيم، الذي كان يعطى للمؤسسات غير الممتثلة لمبادئ باريس على الإطلاق، قد ألغي عام ٢٠١٥.
- ٤- وبغية ضمان التوازن العادل للتمثيل الإقليمي في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، يقضي النظام الداخلي (المادة ٣-١) للجنة الفرعية بأن تتألف هذه اللجنة من مؤسسة وطنية واحدة مصنفة ضمن الفئة "ألف" من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الأربع من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (أفريقيا، والأمريكتان، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا)، تعيّنها المجموعات الإقليمية لثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويختار أعضاء اللجنة الفرعية، بتوافق الآراء، رئيساً لها لمدة سنة قابلة للتجديد.
- ٥- وتقضي المادة ٦ من النظام الأساسي للتحالف العالمي، بأن تُعقد الاجتماعات العامة واجتماعات مكتب التحالف العالمي واللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وبالتعاون معها. لذا تضطلع المفوضية بمهام الأمانة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. وتشمل تلك المهام تحليل وإعداد ملفات الاعتماد، فضلاً عن حضور المفوضية جميع اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بما في ذلك المداولات واعتماد التقارير.

## ثانياً - الاعتماد خلال الفترة المستعرضة

- ٦- في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معتكفاً بشأن الاعتماد ضم أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد<sup>(٢)</sup> وأمانتها، وممثل

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق.

(٢) في شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد تشكل من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا والفلبين وكندا والمغرب. ومثلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بدل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين، التي لم تتمكن من حضور الاجتماع.

التحالف العالمي في جنيف، وممثلي أربع شبكات إقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. واستعرض المعتكف أساليب عمل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بما في ذلك الإجراءات والممارسات، ووضّح المسائل الإجرائية والموضوعية.

٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، انعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أربع مرات: من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ ومن ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧؛ ومن ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ ومن ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨. ويبين المرفق الوارد أدناه مركز الاعتماد الممنوح لكل مؤسسة في كل دورة من هذه الدورات.

## ألف- دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

٨- في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تشكلت اللجنة الفرعية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن وفرنسا وكندا (رئيسة) وموريتانيا. وبما أن الاستعراض الدوري للمؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الأردن وموريتانيا كان وشيكاً، استعيض عنهما بالمؤسستين الوطنيتين لكل من قطر والمغرب، على التوالي.

٩- ووفقاً للمادة ١٥ من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>، استعرضت اللجنة الفرعية مواصلة الامتثال الكامل لمبادئ باريس من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأرجنتين والأردن وأستراليا والبوسنة والهرسك وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسلفادور وكوستاريكا والمكسيك وملاوي وموريتانيا وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

١٠- واستعرضت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي بموجب المادة ١٦-٢ من النظام الأساسي<sup>(٤)</sup>.

## باء- دورة آذار/مارس ٢٠١٧

١١- خلال دورة آذار/مارس ٢٠١٧، تشكلت اللجنة الفرعية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن وفرنسا وكندا (رئيسة) وموريتانيا.

١٢- واستعرضت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بموجب المادة ١٠ من النظام الأساسي<sup>(٥)</sup>، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من ليبيريا وليتوانيا والنرويج والنيجر.

(٣) تنص المادة ١٥ على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الفئة ألف تخضع لإعادة اعتماد كل خمس سنوات.

(٤) وفقاً للمادة ١٦-٢، عندما يرى رئيس التحالف العالمي أو اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أن ظروف أية مؤسسة وطنية اعتمدت في الفئة "ألف" قد تكون تغيرت بطريقة تمس بامتثالها لمبادئ باريس، يجوز له أو للجنة الشروع في استعراض لمركز اعتماد تلك المؤسسة الوطنية.

(٥) تنص المادة ١٠ على أن تقدم كل مؤسسة وطنية تلتزم بالاعتماد بموجب مبادئ باريس طلبها إلى رئيس التحالف العالمي.

١٣- وعملاً بالمادة ١٤-١ من النظام الأساسي<sup>(٦)</sup>، استعرضت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مصر وتقرر تأجيل طلب الاعتماد.

١٤- وبموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي، استعرضت اللجنة الفرعية تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من أذربيجان وإندونيسيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والفلبين وكولومبيا ضمن الفئة "ألف".

١٥- وبموجب المادة ١٨-١ من النظام الأساسي، استعرض مركز اعتماد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان التي كانت قد أعطيت، في أيار/مايو ٢٠١٦، مهلة سنة لإثبات استمرار امتثالها لمبادئ باريس<sup>(٧)</sup>.

١٦- وطعنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان في التوصية التي قدمتها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أثناء تلك الدورة فيما يتعلق بمركزها. ووفقاً للمادة ١٢-١'٨ من النظام الأساسي<sup>(٨)</sup>، أحييت توصية اللجنة الفرعية إلى الاجتماع التالي لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي أقرها. ووفقاً لنص المادة ١٨-١، أعطيت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان مهلة سنة لإثبات استمرار امتثالها لمبادئ باريس.

## جيم - دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

١٧- في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تشكلت اللجنة الفرعية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من فرنسا (رئيسة)، والفلبين، وكندا، وموريتانيا. وبما أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا كانت تخضع للاستعراض، استُعيض عنها بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب في الدورة بأكملها<sup>(٩)</sup>.

١٨- واستعرضت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأرجنتين والبوسنة والهرسك وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وموريتانيا ونيكاراغوا والهند، بموجب المادة ١٤-١ من النظام الأساسي للتحالف العالمي.

١٩- واستعرضت اللجنة الفرعية أيضاً إعادة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من البرتغال وبنما وبولندا وجنوب أفريقيا والدايمرك، بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي.

٢٠- واستعرضت اللجنة الفرعية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي بموجب المادة ١٨-١ من النظام الأساسي.

(٦) تنص المادة ١٤-١ على جواز أن تقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد تأجيل طلب بدلاً من اتخاذ قرار بشأن مركز الاعتماد إلى دورة لاحقة.

(٧) وفقاً للمادة ١٨-١، لا يُتخذ أي قرار من شأنه أن يقضي بشطب مؤسسة صاحبة طلب من الفئة "ألف" إلا بعد إبلاغ هذه المؤسسة بهذه النية وإعطائها الفرصة لكي تقدم كتاباً، وفي غضون سنة واحدة من تلقي هذا الإخطار، الأدلة الكتابية اللازمة لإثبات استمرار امتثالها لمبادئ باريس.

(٨) وفقاً للمادة ١٢-١'٨، إذا نجحت المؤسسة صاحبة الطلب في تقديم طعن في توصية من توصيات اللجنة الفرعية (إذا حظي الطعن على الأقل بدعم أربعة أعضاء في المكتب ينتمون كلهم إلى مجموعتين إقليميتين على الأقل)، تحال توصية اللجنة الفرعية إلى الاجتماع التالي لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل اتخاذ قرار بشأنها.

(٩) انظر المادة ٣-١ الجديدة من النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

٢١- وطعنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا في توصية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. وأحيلت التوصية إلى الاجتماع التالي لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي أقرها. ومُنحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا مهلة سنة لإثبات استمرار امتثالها لمبادئ باريس<sup>(١٠)</sup>.

## دال - دورة أيار/مايو ٢٠١٨

٢٢- تشكلت اللجنة الفرعية لدورة أيار/مايو ٢٠١٨ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من فرنسا (رئيسة) والفلبين وكندا والمغرب.

٢٣- وبموجب المادة ١٠ من النظام الأساسي للتحالف العالمي، استعرضت اللجنة الفرعية مركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤- واستناداً إلى المادة ١٤-١ من النظام الأساسي، استعرضت اللجنة الفرعية أيضاً المؤسساتيتين الوطنيتين لحقوق الإنسان في كل من نيكاراغوا ومصر.

٢٥- واستعرضت اللجنة الفرعية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إسبانيا وأوغندا والجزائر وجمهورية مولدوفا وسري لانكا وغواتيمالا، بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي.

٢٦- وبموجب المادة ١٨-١ من النظام الأساسي، استعرضت اللجنة الفرعية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان.

٢٧- ووفقاً للمادة ١٦-٢ من النظام الداخلي، قررت اللجنة الفرعية الشروع في إجراء استعراض خاص للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إكوادور وشيلي في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

## ثالثاً - التعديلات التي أدخلت على عملية الاعتماد

٢٨- عُُدل النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وتعليقاتها العامة، في آذار/مارس ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨ لزيادة تحسين إجراءات الاعتماد.

## ألف - التعديلات على النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٩- عُُدلت المادة ١٢ من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإدراج إجراء يتيح للمؤسسات الطعن في توصية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. ويقضي الإجراء بأن تُستبعد المؤسسة صاحبة الطلب التي سوف يستمع المكتب إلى طعنها (المادة ١٢-٧)، والتي تكون أيضاً عضواً في المكتب، من المشاركة في اجتماع المكتب الذي يتم

(١٠) انظر المادة ١٨-١ من النظام الأساسي للتحالف العالمي.

فيه الاستماع إلى الطعن والبت فيه. وبعد ذلك ينبغي للشبكة الإقليمية ذات الصلة أن تعين عضواً مناوباً بدلاً من ذلك العضو للمشاركة في اجتماع المكتب بأكمله (المادة ١٢-٨).

٣٠- وأضفي طابع رسمي على خيار اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد المتمثل في تأجيل طلب اعتماد أو إعادة اعتماد في المادة ١٤,١ لأن هذه الممارسة لم يكن منصوصاً عليها في النظام الأساسي. ووفقاً للإجراءات الحالية أيضاً، يتم تأجيل البت في طلب اعتماد أو إعادة اعتماد والاستعراضات الخاصة لمراكز المؤسسات بناء على قرار من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، وليس بناء على توصية مقدمة لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المادتان ١٤ و١٦-٣). وبخلاف التوصيات، لا يمكن الطعن في القرارات بموجب أحكام المادة ١٢.

## باء- التعديلات على النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٣١- لكفالة مشاركة جميع الشبكات الإقليمية في دورات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، باتت المادة ٣-١ من النظام الداخلي تنص على وجوب الاستعاضة عن أي عضو يتعذر حضوره دورة اللجنة الفرعية بعضو مناوب من الشبكة الإقليمية نفسها. وينطبق الشيء نفسه في حالة استعراض مؤسسة أحد الأعضاء خلال الدورة، أو إذا تبين وجود تضارب في المصالح، أو إذا كان هناك إشعار باعتزام تخفيض مركز مؤسسة أحد الأعضاء.

٣٢- ووفقاً لأحد الأحكام الجديدة الرئيسية من النظام الداخلي (المادة ٤-٧)، يحق للمؤسسة الوطنية قيد الاستعراض أن تبلغ الأمانة إذا شعرت بأن عضواً من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لديه تضارب حقيقي أو متصور في المصالح. ومما ييسر ذلك نشر الأمانة لأسماء وصفات الأفراد الذين سيحضرون دورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على الموقع الشبكي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل بداية الدورة (المادة ٤-٣). وسيقيم المكتب ما إذا كان هناك تضارب حقيقي أو متصور في المصالح، وما إذا كان بإمكان العضو أن يحضر دورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

٣٣- ووفقاً للنظام الداخلي (المادة ٤-٤)، لا يكتمل النصاب القانوني إلا بحضور الأعضاء الأربعة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. غير أن النصاب القانوني يكون ثلاثة أعضاء، في ظروف محددة، عندما لا تعين الشبكة الإقليمية المعنية عضواً مناوباً.

٣٤- ولتجنب الوصول إلى طريق مسدود في مداوات اللجنة الفرعية، بات النظام الداخلي (المادة ٤-٥) بات ينص على أن يكون لرئيس اللجنة الفرعية صوت مرجح عند حصول تساوي في الأصوات ويكون من المستبعد أن يؤدي المزيد من المداوات إلى قرار.

٣٥- ومن التعديلات الرئيسية الأخرى على النظام الداخلي تعديل يمنع أي عضو في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أخطرت مؤسسته بنية تخفيض مركزها من حضور دورة اللجنة الفرعية التي تُستعرض فيها المؤسسة وينص على الاستعاضة عنه بعضو مناوب تعينه الشبكة الإقليمية ذات الصلة (وفقاً للمادة الجديدة ٤-٨ والمادة ٣-١).

٣٦- ووفقاً للإجراءات المعدلة (المادة ٤-٦)، تحدد اللجنة الفرعية ما إذا كانت المؤسسة هي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو مؤسسة جديدة أو استمراراً للمؤسسة معتمدة مسبقاً.

## جيم - التعديلات على الملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٣٧- عمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بالتعاون مع أمانتها، إلى صياغة ملاحظات عامة لتفسير مبادئ باريس من أجل تعزيز فهمها وتنفيذها من جانب جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. واعتمدت هذه الملاحظات العامة مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحتى تاريخه، صدرت ٢٠ ملاحظة عامة. واقترحت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد تعديلات على هذه الملاحظات العامة أقرها مكتب التحالف العالمي في آذار/مارس ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٨- وأضيفت فقرة جديدة إلى الملاحظة العامة ١-٤ تتعلق بالتفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان للتشديد على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تحافظ على استقلاليتها وأن تشارك في دورات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصفة مستقلة أو أن تميزها بطريقة مشاركتها بوضوح كمؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

٣٩- وعُدلت الملاحظة العامة ١-٩ المتعلقة بالممثلين السياسيين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتشديد على أن ممثلي الحكومات والوكالات الحكومية وأعضاء البرلمان لا ينبغي أن يكونوا أعضاء في أجهزة صنع القرارات بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أو يشاركون فيها.

٤٠- وتفادياً لأي لبس، عُدل عنوان الملاحظة العامة ٢-٣ المتعلقة بالحصانة الوظيفية فأصبح كما يلي "الحماية من المسؤولية الجنائية والمدنية عن الإجراءات والقرارات الرسمية المتخذة بحسن نية". وعلاوة على ذلك، جرى تعديل الملاحظة العامة مراعاة للسياقات الوطنية التي لا تدخل فيها الحصانة الوظيفية في إطار التقاليد القانونية، وللنص على توفير تلك الحماية لأعضاء هيئة صنع القرار في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن موظفيها.

٤١- وأدمجت الملاحظة العامة ٢-٥ السابقة المتعلقة بالموظفين المعارين مع الملاحظة العامة ٢-٤ المتعلقة بتوظيف واستبقاء موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تنص الآن على أنه ينبغي تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كي تقوم بتحديد الهيكل الوظيفي والمهارات اللازمة لتنفيذ ولايتها. كما تنص على وجوب استقدام الموظفين وفقاً لعملية اختيار مفتوحة وشفافة وعلى أساس الجدارة، وعلى أن تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل مستقل عن تدخل الحكومة، وينبغي أن ينظر إليها كذلك، ولا ينبغي أن يطلب إليها قبول الموظفين المنتدبين من الحكومة.

## رابعاً - حقوق مشاركة مؤسسات الفئة ألف في آليات وعمليات الأمم المتحدة

٤٢- منح مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، في قراريهما ٢١/١٦ و ٢٨١/٦٥ بشأن استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان، المزيد من الفرص وإمكانيات الظهور للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، تشمل تقارير أصحاب المصلحة، في إطار الاستعراض الدوري الشامل، باباً مخصصاً لمساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وخلال استعراض إحدى الدول الأعضاء، يحق لمؤسسات الفئة "ألف" التدخل مباشرة بعد عرض تلك الدولة خلال اعتماد نتائج الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان. ويحق لمؤسسات



الفئة "ألف" التدخل مباشرة بعد البلد المعني خلال الحوار التفاعلي بين مجلس حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عقب عرضهم لما أعدوه من تقارير عن بعثتهم إلى البلد المعني. وعلاوة على ذلك، يجوز لمؤسسات الفئة "ألف" تسمية مرشحين لشغل ولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٤٣- وفي القرار ١٨١/٧٢، تشجع الجمعية العامة جميع آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل في إطار ولايته، على زيادة تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس والسماح لها بالمساهمة.

٤٤- وبذلك، شجعت لجنة وضع المرأة، في آذار/مارس ٢٠١٨، أمانتها على مواصلة النظر في تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف". وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، اعتمدت مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، دعا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس للمساهمة في دورته التاسعة، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة. كما دُعيت المؤسسات الوطنية إلى المساهمة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في جميع مراحل وضعه.

## خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٥- لا تزال مبادئ باريس والملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التي تفسرها، الأساس الذي تستند إليه اللجنة الفرعية في اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٦- ويستلزم ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أن تكون ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واسعة، على النحو المنصوص عليه في مبادئ باريس، بحيث تتضمن تعزيز وحماية جميع الحقوق - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لكل فرد.

٤٧- ولا يعني إلغاء الفئة "جيم" من التصنيف عام ٢٠١٥ منح جميع المؤسسات المستعرضة للاعتماد الفئة باء على الأقل، لأن من شأن ذلك أن يقوض مصداقية المؤسسات المعتمدة ضمن الفئة "ألف" وعملية الاعتماد.

٤٨- ويشترك أعضاء اللجنة الفرعية كخبراء محايدين وموضوعيين ومستقلين، دون الالتفات إلى الاعتبارات الوطنية و/أو الإقليمية و/أو السياسية، كما يقتضي النظام الداخلي.

٤٩- وتحضر الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بصفة مراقب. ولا ينبغي أن تدعو إلى اعتماد تصنيف معين أو أن تعبر عن آرائها بشأن توصيات اللجنة الفرعية. ولضمان مصداقية عملية الاعتماد، ينبغي ألا تعين الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعضوية اللجنة الفرعية إلا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بولاية كاملة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان.

٥٠- ويعزز الدور الفني والاستشاري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بوصفها أمانة اللجنة الفرعية مصداقية عملية الاعتماد. ولوجود المفوضية أثناء عملية صنع القرار أهمية في التأكد من تقييد هذه العملية بالنظام الداخلي المعمول به وهو يساهم في حياديتها وشفافيتها ونزاهتها وصرامتها.

٥١- وينبغي أن تُنقل جميع رسائل اللجنة الفرعية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنها عن طريق الأمانة (المفوضية) لضمان الامتثال للنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والاتساق مع الممارسة السابقة.

٥٢- يشجع الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على أن تكفل، بواسطة التبرعات المالية، استمرار تقديم المفوضية خدمات فائقة الجودة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

## Annex

### Status of national institutions accredited by the Global Alliance of National Human Rights Institutions

#### Accreditation status as of 18 July 2018

In accordance with the Paris Principles and the Statute of the Global Alliance of National Human Rights Institutions, the latter uses the following classifications for accreditation:

A: Fully compliant with the Paris Principles

B: Partially compliant with the Paris Principles

C: Non-compliant with the Paris Principles

\*A(R): The category of accreditation with reserve, previously granted where insufficient documentation had been submitted to allow for the conferral of A status, is no longer awarded. It is now used only when referring to institutions that were accredited with this status before April 2008.

#### A status institutions (80)

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Asia and the Pacific</b>		
Afghanistan: Independent Human Rights Commission	A	October 2007 — A* November 2008 November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — A
Australia: Australian Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011 November 2016 — A
India: National Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011 — A* November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — A
Indonesia: National Commission on Human Rights	A	2000 March 2007 March 2012* November 2013 — special review in March 2014 March 2014 — A* March 2017 — A

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Jordan: National Centre for Human Rights	A	April 2006 (B) March 2007 (B) October 2007 — A* October 2010 — A November 2015 — deferred to second session of 2016 November 2016 — A
Malaysia: Human Rights Commission	A	2002 April 2008 — recommended to be accredited B November 2009 — A* October 2010 — A November 2015 — A
Mongolia: National Human Rights Commission	A	2002 — A(R) 2003 November 2008 November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — A
Nepal: National Human Rights Commission	A	2001 — A(R) 2002 — A October 2007 — A* November 2008 — A* March 2010 — recommended to be accredited B May 2011 — A November 2012 — October 2014 special review — A maintained
New Zealand: Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011 May 2016 — A
Philippines: Commission on Human Rights	A	1999 March 2007 — deferred to October 2007 October 2007 March 2012 March 2017 — A
Qatar: National Human Rights Committee	A	October 2006 (B) March 2009 — A* March 2010 — A* October 2010 — A November 2015 — A

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Republic of Korea: National Human Rights Commission	A	2004 November 2008 March 2014 — deferred to October 2014 October 2014 — deferred to March 2015 March 2015 — deferred to first session of 2016 May 2016 — A
Samoa: Office of the Ombudsman	A	May 2016 — A
Sri Lanka: Human Rights Commission	A	2000 October 2007 March 2009 May 2018 — A
State of Palestine: Independent Commission for Human Rights	A	2005 — A(R) March 2009 — A November 2015 — A
Timor-Leste: Provedoria for Human Rights and Justice	A	April 2008 November 2013
<b>Africa</b>		
Cameroon: National Commission on Human Rights and Freedoms	A	1999 October 2006 (B) March 2010 — A March 2015 — deferred to first session of 2016 May 2016 — deferred to second session of 2016 November 2016 — deferred to March 2017 March 2017 — deferred to second session of 2017 November 2017 — A
Democratic Republic of the Congo: National Human Rights Commission	A	May 2018

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Egypt: National Council for Human Rights	A	April 2006 (B) October 2006 — A October 2011 — deferred to November 2012 November 2012 — deferred to May 2013 May 2013 — deferred to November 2013 November 2013 — deferred November 2015 — deferred to second session of 2016 November 2016 — deferred to March 2017 March 2017 — deferred to first session of 2018 May 2018 — A
Ghana: Commission on Human Rights and Administrative Justice	A	2001 November 2008 March 2014
Kenya: National Commission on Human Rights	A	2005 November 2008 October 2014 — A
Liberia: Independent National Commission on Human Rights	A	March 2017 — A
Malawi: Human Rights Commission	A	2000 March 2007 March 2012 — deferred to November 2012 November 2012 — deferred to May 2013 May 2013 — deferred to November 2013 November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — deferred to March 2015 March 2015 — deferred to first session of 2016 May 2016 — deferred to second session of 2016 November 2016 — A
Mauritania: Commission nationale des droits de l'homme	A	November 2009 (B) May 2011 — A November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles
Mauritius: Commission nationale des droits de l'homme	A	2002 April 2008 — A* October 2014 — A

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Morocco: Conseil national des droits de l'homme	A	1999 — A(R) 2001 October 2007 — A* October 2010 — A* November 2015 — A
Namibia: Office of the Ombudsman	A	2003 — A(R) April 2006 May 2011 November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — deferred to second session of 2018
Niger: Commission Nationale des Droits Humains	A	March 2017 — A
Nigeria: National Human Rights Commission	A	1999 — A(R) 2000 — A October 2006 — A October 2007 — B May 2011 — A November 2016 — A
Rwanda: National Commission for Human Rights	A	2001 October 2007 March 2012 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles May 2013 — A
Sierra Leone: Human Rights Commission	A	May 2011 — A May 2016 — A
South Africa: Human Rights Commission	A	1999 — A(R) 2000 October 2007 November 2012 November 2017 — A
Togo: Commission nationale des droits de l'homme	A	1999 — A(R) 2000 October 2007 November 2012 — deferred to May 2013 May 2013 — A

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Uganda: Human Rights Commission	A	2000 — A(R) 2001 April 2008 May 2013 — A May 2018 — A
United Republic of Tanzania: Commission for Human Rights and Good Governance	A	2003 — A(R) October 2006 — A October 2011 — A* November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — A
Zambia: Human Rights Commission	A	2003 — A(R) October 2006 October 2011 November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — deferred to second session of 2018
Zimbabwe: Human Rights Commission	A	May 2016 — A
<b>Americas</b>		
Argentina: Defensoría del Pueblo	A	1999 October 2006 October 2011 November 2016 — deferred to second session of 2017 November 2017 — deferred to second session of 2018
Bolivia (Plurinational State of): Defensor del Pueblo	A	1999 (B) 2000 — A March 2007 March 2012 March 2017
Canada: Canadian Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011 May 2016
Chile: Instituto Nacional de Derechos Humanos	A	November 2012 May 2018 — special review in second session of 2018



<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Colombia: Defensoría del Pueblo	A	2001
		October 2007
		March 2012 — A*
		March 2017
Costa Rica: Defensoría de los Habitantes	A	1999
		October 2006
		October 2011
		November 2016
Ecuador: Defensor del Pueblo	A	1999 — A(R)
		2002
		April 2008 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles
		March 2009 — A
		March 2015
		May 2018 — special review in second session of 2018
El Salvador: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
		May 2011
		November 2016
Guatemala: Procuraduría de los Derechos Humanos	A	1999 (B)
		2000 — A(R)
		2002
		April 2008
		May 2013 — A
		May 2018 — A
Haiti: Office for the Protection of Citizens	A	November 2013
Mexico: Comisión Nacional de los Derechos Humanos	A	1999
		October 2006
		October 2011
		November 2016 — A
Nicaragua: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
		May 2011
		November 2016 — deferred to second session of 2017
		November 2017 — deferred to first session of 2018
		May 2018 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Panama: Defensoría del Pueblo	A	1999 October 2006 November 2012 November 2017 — A
Peru: Defensoría del Pueblo	A	1999 March 2007 March 2012 March 2017 — A
Uruguay: Institución Nacional de Derechos Humanos y Defensoría del Pueblo	A	May 2016 — A
<b>Europe</b>		
Albania: People's Advocate	A	2003 — A(R) 2004 November 2008 November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — A
Armenia: Human Rights Defender	A	April 2006 — A(R) October 2006 — A October 2011 — deferred to November 2012 November 2012 — deferred to May 2013 May 2013 — A
Azerbaijan: Human Rights Commissioner (Ombudsman)	A	October 2006 — A October 2010 — deferred to May 2011 May 2011 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles March 2012 — A March 2017 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles May 2018 — recommended to be downgraded to B status <sup>11</sup>

<sup>11</sup> In accordance with article 12.1 of the Statute of the Global Alliance, the institution has challenged the recommendation and has received the support of one Bureau member of the Global Alliance to date.

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Bosnia and Herzegovina: Institute of Human Rights Ombudsmen	A	2001 — A(R)
		2002 — A(R)
		2003 — A(R)
		November 2009 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles
		October 2010 — A
		November 2016 — deferred to second session of 2017
Croatia: Ombudsman	A	April 2008
		May 2013
Denmark: Danish Institute for Human Rights	A	1999 (B)
		2001
		October 2007 — A
		November 2012
Finland: Finnish National Human Rights Institution	A	November 2017 — deferred to second session of 2018
		October 2014 — A
France: Commission nationale consultative des droits de l'homme	A	1999
		October 2007
		November 2012 — deferred to May 2013
Georgia: Public Defender's Office	A	May 2013 — A
		October 2007
Germany: German Institute for Human Rights	A	November 2012 — deferred to May 2013
		May 2013 — A
		2001 — A(R)
		2002 — A(R)
		2003
		November 2008
November 2013 — deferred to October 2014		
March 2015 — deferred to November 2015		
November 2015 — A		

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Greece: National Commission for Human Rights	A	2000 — A(R) 2001 October 2007 — A* November 2009 — A* March 2010 — A* March 2015 — deferred to first session of 2016 May 2016 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles March 2017 — A
Hungary: Commissioner for Fundamental Rights	A	November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — A
Ireland: Irish Human Rights and Equality Commission	A	November 2015 — A
Latvia: Ombudsman of the Republic of Latvia	A	March 2015 — A
Lithuania: Seimas Ombudsmen Office	A	March 2017 — A
Luxembourg: Commission consultative des droits de l'homme	A	2001 — A(R) 2002 March 2009 — A* November 2009 — A* October 2010 — A November 2015 — A
Netherlands: Netherlands Institute for Human Rights	A	March 2014
Norway: Norwegian National Human Rights Institution	A	March 2017 — A
Poland: Commissioner for Human Rights	A	1999 October 2007 November 2012 November 2017 — A
Portugal: Provedor de Justiça	A	1999 October 2007 November 2012 November 2017 — A
Republic of Moldova: Office of the People's Advocate of Moldova	A	November 2009 — B May 2018 — A

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Russian Federation: Commissioner for Human Rights in the Russian Federation	A	2000 (B) 2001 (B) November 2008 — A November 2013 — deferred to October 2014 October 2014 — A
Serbia: Protector of Citizens	A	March 2010 — A March 2015 — A
Spain: Defensor del Pueblo	A	2000 October 2007 November 2012 May 2018 — A
Ukraine: Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights	A	April 2008 (B) March 2009 — A March 2014 — deferred to October 2014 October 2014 — A
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:		
Great Britain: Equality and Human Rights Commission	A	November 2008 — A October 2010 — special review; A November 2015 — A
Northern Ireland: Human Rights Commission	A	2001 (B) May 2011 May 2016 — A
Scotland: Scottish Human Rights Commission	A	November 2009 — deferred to March 2010 March 2010 — A March 2015 — A

### **B status institutions (32)**

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Americas</b>		
Honduras: Comisionado Nacional de los Derechos Humanos	B	2000 October 2007 (A) October 2010 — special review; recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles October 2011 — B May 2016 — B

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Venezuela (Bolivarian Republic of): Defensoría del Pueblo	B	2002 April 2008 May 2013 March 2014 — special review in October 2014 October 2014 — special review deferred to March 2015 March 2015 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles May 2016 — recommended to be downgraded to B status October 2016 — downgraded to B status
<b>Asia and the Pacific</b>		
Bahrain: National Institution for Human Rights	B	May 2016 — B
Bangladesh: National Human Rights Commission	B	May 2011 — B March 2015 — B
Iraq: High Commission for Human Rights	B	March 2015 — B
Maldives: Human Rights Commission	B	April 2008 March 2010
Myanmar: Myanmar National Human Rights Commission	B	November 2015 — B
Oman: National Human Rights Commission	B	November 2013
Thailand: National Human Rights Commission	B	2004 November 2008 November 2013 — deferred to March 2014 March 2014 — deferred to October 2014 October 2014 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles November 2015 — B
<b>Central Asia</b>		
Kazakhstan: Commissioner for Human Rights	B	March 2012
Kyrgyzstan: Ombudsman	B	March 2012
Tajikistan: Human Rights Ombudsman	B	March 2012

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Africa</b>		
Algeria: National Human Rights Council of Algeria	B	2000 — A(R)
		2002 — A(R)
		2003 — A
		March 2009 — B
		March 2010 — deferred to October 2010
		October 2010 — B
		May 2018 — B
Burundi: Commission nationale indépendante des droits de l'homme	B	November 2012
		May 2016 — special review in second session of 2016
		November 2016 — recommended to be downgraded to B status; given one year to establish compliance with the Paris Principles
		November 2017 — B
Chad: Commission nationale des droits de l'homme	B	2000 — A(R)
		2001 — A(R)
		2003 — A(R)
		November 2009 — B
Congo: Commission nationale des droits de l'homme	B	October 2010
Côte d'Ivoire: Commission nationale des droits de l'homme	B	May 2016 — B
Ethiopia: Ethiopian Human Rights Commission	B	November 2013
Libya: National Council for Civil Liberties and Human Rights	B	October 2014 — B
Mali: Commission nationale des droits de l'homme	B	March 2012
Senegal: Comité sénégalais des droits de l'homme	B	2000
		October 2007 — A*
		October 2010 — deferred to May 2011
		May 2011 — deferred to October 2011
		October 2011 — recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with the Paris Principles
November 2012 — B		
Tunisia: Comité supérieur des droits de l'homme et des libertés fondamentales	B	November 2009
<b>Europe</b>		
Austria: Austrian Ombudsman Board	B	2000
		May 2011

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
Belgium: Interfederal Centre for Equal Opportunity and Opposition to Racism and Discrimination	B	May 2018
Bulgaria: Commission for Protection against Discrimination	B	October 2011
Bulgaria: Ombudsman	B	October 2011
Cyprus: Commissioner for Administration and Human Rights	B	November 2015 — B
Montenegro: Protector of Human Rights and Freedoms	B	May 2016 — B
Slovakia: National Centre for Human Rights	B	2002 — C October 2007 March 2012 — accreditation lapsed due to non-submission of documentation March 2014 — B
Slovenia: Human Rights Ombudsman	B	2000 March 2010
Sweden: Equality Ombudsman	B	May 2011
The former Yugoslav Republic of Macedonia: Ombudsman	B	October 2011

### **C status institutions (10)**

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Africa</b>		
Benin: Commission béninoise des droits de l'homme	C	2002
Madagascar: Commission nationale des droits de l'homme	C	2000 — A(R) 2002 — A(R) 2003 — A(R) April 2006 — status withdrawn October 2006 — C
<b>Americas</b>		
Antigua and Barbuda: Office of the Ombudsman	C	2001
Barbados: Office of the Ombudsman	C	2001
Puerto Rico (United States of America): Oficina del Procurador del Ciudadano del Estado Libre Asociado de Puerto Rico	C	March 2007



<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Asia and the Pacific</b>		
Hong Kong, China: Equal Opportunities Commission	C	2000
Iran (Islamic Republic of): Islamic Human Rights Commission	C	2000
<b>Europe</b>		
Romania: Romanian Institute for Human Rights	C	March 2007 May 2011
Switzerland: Federal Commission for Women's Issues	C	March 2009
Switzerland: Federal Commission against Racism	C	1998 — (B) March 2010 — C

### Suspended institutions

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Asia and the Pacific</b>		
Fiji: Human Rights Commission	Suspended Note: The Commission resigned from the then International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights on 2 April 2007	2000 (A) March 2007 — accreditation suspended; documents to be submitted at October 2007 session
<b>Americas</b>		
Paraguay: Defensoría del Pueblo	Suspended Note: The Defensoría resigned from the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights on 10 July 2014	2003 November 2008 November 2013 — deferred to March 2014 March 2014 — deferred to October 2014 October 2014 — suspended

### Institutions whose accreditation has lapsed

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
<b>Africa</b>		
Burkina Faso: Commission nationale des droits humains		2002 — A(R) 2003 — A(R) 2005 — B March 2012 — accreditation lapsed due to non-submission of documentation

---

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
--------------------	---------------	----------------------

---

**Europe**

Norway: Norwegian Centre for Human Rights	In view of the establishment of the Norwegian National Human Rights Institution and its accreditation in March 2017, accreditation of the Centre lapsed	
---	---	--

---

**Dissolved institutions**


---

<i>Institution</i>	<i>Status</i>	<i>Year reviewed</i>
--------------------	---------------	----------------------

---

**Europe**

Belgium: Centre for Equal Opportunities and Opposition to Racism	December 2014 The institution split into two: The Interfederal Centre for Equal Opportunities and Opposition to Discrimination and Racism; The Federal Centre for the Analysis of Migration Flows	
Hungary: Parliamentary Commissioner for Civil Rights	May 2011 The institution ceased to exist in view of the establishment of a new institution: the Commissioner for Fundamental Rights	
Ireland: Irish Human Rights Commission	November 2014 The institution has been dissolved by the 2014 Act that established the Irish Human Rights and Equality Commission	
Netherlands: Equal Treatment Commission	1999 2004 March 2010 The institution ceased to exist in view of the establishment of a new institution: the Netherlands Institute for Human Rights	

---